المرصد

مين على الأحداث

الخميس 24 ديسمبر 2020 | 32 صفحة | العدد: 145 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الإنتهاكات التركية في ليبيا

مسلسل متواصل والهدف معلوم

بين التحركات التركية

وتصريحات الوفاق..

هل يجهض الاتفاق

عقيلة صابر..
الحرب قادمة
وتركيا لن تسمح
بإيقافها

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

إنتهاكات تركيا في ليبيا

عرقلة المسار السياسي وتصعيد الوضع العسكري

مجلة «المرصد»

لا شك أن الكثير من التغييرات قد طرأت على المشهد الليبي خلال الأسبيع الماضية، بعد التوصل لوقف اطلاق النار بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق،والذي فتح الباب أما سلسلة من المشاورات والاجتماعات داخل وخارج ليبيا أثمرت توافقات وصفت بالمهمة.لكن هذه التغييرات لم تشمل التحركات التركية في ليبيا والتي تواصلت بنسق تصاعدي مهددة باجهاض جهود السلام في ليبيا.

آخر التحركات التركية جاء مع اعلان وزارة الدفاع التركية،الأحد ،توقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق الليبية، تقدم بموجبها 47 مادة عسكرية لم يكشف النقاب عنها.وقال بيان صادر عن الوزارة التركية نشرته عبر حسابها على تويتر، إن الاتفاقية تنص على«تبرع تركيا بـ47 مادة من المواد التي تحتاجها قيادة القوات البحرية الليبية»، دون تفاصيل إضافية.

وتعتبر هذه الاتفاقية الجديدة دليلا آخر على اصرار تركيا على مواصلة انتهاكاتها في ليبيا حيث يعد تزويد القوات البحرية التابعة لحكومة الوفاق بمواد عسكرية خرقًا لحظر توريد أسلحة إلى ليبيا الذي أقره مجلس الأمن، ومقررات مؤتمر برلين.كما يتعارض مع مخرجات اجتماع اللجنة العسكرية الليبية، المنعقد بجنيف في 23 أكتوبر/ تشرين أول الماضي،التي نصت على خروج القوات التركية من ليبيا، ووقف التعامل بأية اتفاقيات مبرمة بين حكومة فايز السراج في طرابلس وتركيا.

ويأتي هذا التطور في أعقاب تقديم الرئاسة التركية مذكرة لرئاسة البرلمان التركي لتمديد مهام القوات التركية في ليبيا 18 شهرًا.وقالت الرئاسة التركية أنها ستواصل، ضمن ما تسميه بـ«مذكرة التعاون الأمني والعسكري» الموقعة مع حكومة الوفاق، «الإسهام في التدريب والدعم الاستشاري لليبيا».وزعمت في مقترحها للبرلمان، أن مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط ستتأثر حال استئناف الجيش الوطني الليبي عملياته العسكرية.

ويشير هذا القرار الى اصرار أردوغان على تثبيت وجود بلاده في ليبيا التي يعتبرها جزءا من مخططاته التوسعية في المنطقة.ومن شأن قرارا تمديد وجود القوات التركية في ليبيا،الإطاحة باتفاق جنيف المبرم في 23 أكتوبر وما نتج عنه من مخرجات اجتماعات اللجنة

> يعد تزويد القوات البحرية التابعة لحكومة الوفاق بمواد عسكرية خرقًا لحظر توريد أسلحة إلى ليبيا الذي أقره مجلس الأمن، ومقررات مؤتمر برلين.

العسكرية المشتركة في غدامس وسرت،بالاضافة الى التشويش على الانتخابات التي أقرها ملتقى تونس وحددت الأمم المتحدة موعدها يوم 24 ديسمبر 2021.

من جهة أخرى،يسعى النظام التركي الى توتير الأوضاع الأمنية في ليبيا واعادتها الى مربع الصراعات بعد اتفاق وقف اطلاق النار والتوافقات المهمة بين اللجنة العسكرية المشتركة. حيث استأنفت تركيا عمليات ارسال المرتزقة الى الأراضي الليبية في مشهد اعتبره كثيرون تجهيزا لتحرك تركي لدق طبول الحرب على أطرف سرت.

وفي هذا السياق،حذر عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب علي التكبالي،من التحركات التركية في ليبيا مؤكدا أن أنقرة تخطط لعدم الخروج من الأراضي الليبية. وقال التكبالي في تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية إن تركيا لن تتورع عن الدخول في حرب بليبيا طالما أن الولايات المتحدة تغض النظر عنها.

وأشار التكبالي أن الجيش الليبي ليس بمستوى الجيش التركي لكن بمساعدة المصريين الذين يرون في تغلغل الأتراك للهلال النفطي خطرا عليهم وتهديدا لأمنهم القومي ربما يحجم الأتراك عن فعل أي شئ وينتظروا فرصة أخرى.وأضاف أن الأتراك قد يغامرون بالدخول لبعض المنشآت النفطية خاصة في الجنوب لمنع حدوث الاتفاق الليبي- الليبي، وأيضا قد يهاجمون الحقول النفطية البحرية مثل حقل البوري الذي يزود أوروبا بالغاز وذلك نكاية فيها.

ولا شك أن التوتر في ليبيا جراء تواصل الانتهاكات التركية يهدد الأمن القومي المصري،وهو ما عبر عنه صراحة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي،في حديثه لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية،ردا على سؤال حول احتمالية حدوث مواجهة عسكرية بين مصر وتركيا في ليبيا: أن «مصر لن تكون أبدا الطرف البادئ بالاعتداء لكن في المقابل، فإن قواتنا المسلحة دائما مستعدة للدفاع عن وطنها وضمان أمنها القومي في مواجهة أي شكل من أشكال التهديدات».

وأكد الرئيس المصري أن «مصر تعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل يظل الطريق الوحيد الممكن لتسوية هذه الأزمة وضمان استقرار هذا البلد الشقيق، الذي يشترك مع مصر في حدود يصل طولها إلى 1200 كم، ومن الحتمي إنهاء التدخلات الأجنبية التي تهدد استقرار هذا البلد، نتيجة نقل المرتزقة والسلاح الموجه للميليشيات المتطرفة».

ويبدو واضحا أن القيادة المصرية تعي دور أنقرة التخريبي في ليبيا عبر قواتها ومرتزقتها الذين تسعى لابقائهم إلى أجل غير مسمى.ولذلك تستشعر القاهرة الخطر المتنامي على حدودها، وهو ما استوجب تدخلها سياسيا،في أكثر من مناسبة لكن الجانب التركي سعى لاجهاض هذه التحركات الدبلوماسية ومازال يواصل تحركاته الاستفزازية لدفع القاهرة للتدخل عسكريا.

> من شأن قرارا تمديد وجود القوات التركية في ليبيا،الإطاحة باتفاق جنيف المبرم في ٢٣ أكتوبر وما نتج عنه من مخرجات اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة في غدامس وسرت.

وفي هذا الاطار، أكد المحلل السياسي الليبي، مصطفى الشارف، أن أردوغان يبحث عن رد مناسب على تصريحات الرئيس المصري في باريس، والتي أشارت بوضوح لدور تركيا التخريبي في الملف الليبي.

ونقلت «سكاي نيوز» عن الشارف قوله أن الرئيس التركي يسعى لاستفزاز الجانب الليبي والمصري في كل مرة، لتفجير الوضع في ليبيا، على غرار ما فعله بين أذربيجان وأرمينيا في إقليم ناغورني كراباخ، وهو الأمر الذي تدركه القيادة المصرية جيدا.

وعلى الرغم توافق الأطراف الليبية في مسارات 5+5 المختلفة، على وقف العمليات العسكرية وإخراج المرتزقة من بلادهم، تستمر تركيا في تحركاتها المشبوهة لإغراق البلاد بالسلاح والعمل على تجدد المواجهات،فيما يتحرك حلفاؤها من تيار الاسلام السياسي وعلى رأسه جماعة «الاخوان» لاجهاض الجهود السياسية المبذولة مؤخرا لانهاء الأزمة المستعصية في البلاد.

ويصر أردوغان على احتلال ليبيا التي يرى فيها مخرجا لأزمة بلاده الاقتصادية عبر نهب ثرواتها وتحويلها الى الباب العالي،حيث تعيش تركيا بأزمة اقتصادية وانخفاض سعر عملتها المحلية (الليرة) لمستويات غير مسبوقة، وتنتظر عقوبات متوقعة بقوة من جانب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وكشف تقرير لصحيفة «أحوال» التركية في وقت سابق،النقاب عن اتفاقات أبرمتها أنقرة مع حكومة الوفاق تتيح لها فتح السوق الليبية أمام المقاولين الأتراك، وهو ما يفسح لتركيا الطريق لتتلقى إيرادات تصل قيمتها إلى 35 مليار دولار.

وذكر التقرير أن الاتفاقية تتيح لنحو 100 شركة تركية، تخلت عن مشاريعها في ليبيا في 2011 بسبب الحرب، القدرة على الاستمرار في أعمالها مع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها.

ويعتمد النظام التركي على حكومة الوفاق لمحاولة شرعنة غزو ليبيا ومحاولة السيطرة على ثرواتها النفطية بما يخدم مصالحه،وبالرغم من المليارات التي نهبها النظام التركي خلال الأشهر الماضية عبر صفقات أسلحة واتفاقيات مشبوهة،فان الحقول النفطية تبقى المنطقة الأهم في مخططات أردوغان وأطماعه.ويشير مراقبون الى أن هذه الاطماع قد تؤجج حربا اقليمية كبيرة ستزيد من معاناة ليبيا الممزقة منذ سنوات.

** التكبالي: الجيش الليبي ليس بمستوى الجيش التركي لكن بمساعدة المصريين الذين يرون في تغلغل الأتراك للهلال النفطي خطرا عليهم وتهديدا لأمنهم القومي ربما يحجم الأتراك عن فعل أي شئ وينتظروا فرصة أخرى.

** كشف تقرير لصحيفة «أحوال» التركية في وقت سابق،النقاب عن اتفاقات أبرمتها أنقرة مع حكومة الوفاق تتيح لها فتح السوق الليبية أمام المقاولين الأتراك، وهو ما يفسح لتركيا الطريق لتتلقى إيرادات تصل قيمتها إلى ٣٥ مليار دولار.

اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا

مسارات الحل النهائي تهددها السياسات التركية

شريف الزيتوني

لم يكن الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ليبيا سهلا. فترة صعبة عاشتها البلاد لأشهر طويلة، ولم يكن أكثر المتفائلين يعتقد للحظة أن تتوقف الحرب التي ذهب الفرقاء فيها إلى الأقصى، خاصة مع دخول الأطراف الخارجية على خط الأزمة في إطار صراع المحاور والبحث عن النفوذ في بلد أصبح ساحة لتد خلات لم تكن للشعب الليبي أي فائد ة فيها، لكن في الأخير وضمن نفس الخيارات الخارجية تم الوصول إلى وقف لإطلاق النار بد أت بعد ه مباشرة حوارات السياسة التي تتجه نحو حلول مازالت غير مضمونة وتنذ ر دائما بعودة التوتر، وهذ ا معقود دائما على مسؤولية المتحاورين ووطنيتهم.

في منتصف أغسطس الماضي، قرر طرفا الحرب في ليبيا وقف إطلاق النار. لم يكن أحد ينتظر أن ينتهي ذلك الكابوس الذي دام لأكثر من سنة وذهب ضحيته العشرات من الليبيين، في ظل لغة التصعيد التي انتهجت من كل الاتجاهات وعدم الرغبة في التراجع. فالجيش الذي بدأ حربه وضع مخططا للدخول إلى العاصمة طرابلس وإنهاء حالة الانفلات وسطوة الميليشيات، وحكومة الوفاق ومن ورائها الأطراف الإسلامية كانت تلعب آخر أوراقها في الحفاظ على مكان رمزي لو فقدته يعني طي صفحة كانوا فيها أصحاب النفوذ وربما يخرج الإسلاميون نهائيا من اللعبة السياسية، قبل أن يغير التدخل الخارجي من المعادلة خاصة تركيا التي وضعت كل إمكانياتها على ذمة حكومة الوفاق بما صعّب مهمة الجيش في التقدّم، ومن ثم توجهت الحرب نحو مسارات أخرى انتهت في الأخير على خط سرت الجفرة، وهو خط الحل الظرفي، كما كان أيضا خط الخطر الكبير الذي سيفتح حربا أشمل، لو تقدّمت قوات الوفاق المدعومة تركيا أكثر نظر للموقف الحازم من القاهرة التي فهمت أن خطوة أخرى للوفاق شرقا يعني الخطر أصبح على حدوها وهذا فهمه كل المتداخلين في الأزمة، وربما هنا بدأ الضغط الكبير من المجتمع الدولي ومن القوى الكبرى من أجل وقف الحرب التي لم تعد مشكلا ليبيا خالصا بل تحولت إلى أزمة إقليمية تنذر بمشاكل أكثر تعقيدا.

وإذا كان القرار الأول في أغسطس طوعيا بين الطرفين في ظل الاقتناع بأن كل المسار سينتهي إلى طريق مسدود المتضرر منه دائما هو الشعب الليبي، فإن يوم 23 أكتوبر الماضي، كان تاريخا إلزاميا للأطراف المتحاربة من خلال توقيع اتفاق في مدينة جنيف السويسرية بحضور

> لم يكن الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ليبيا سهلا. فترة صعبة عاشتها البلاد لأشهر طويلة، ولم يكن أكثر المتفائلين يعتقد للحظة أن تتوقف الحرب التي ذهب الفرقاء فيها إلى الأقصى، خاصة مع دخول الأطراف الخارجية على خط الأزمة في إطار صراع المحاور والبحث عن النفوذ في بلد أصبح ساحة لتدخلات لم تكن للشعب الليبي أي فائدة فيها.

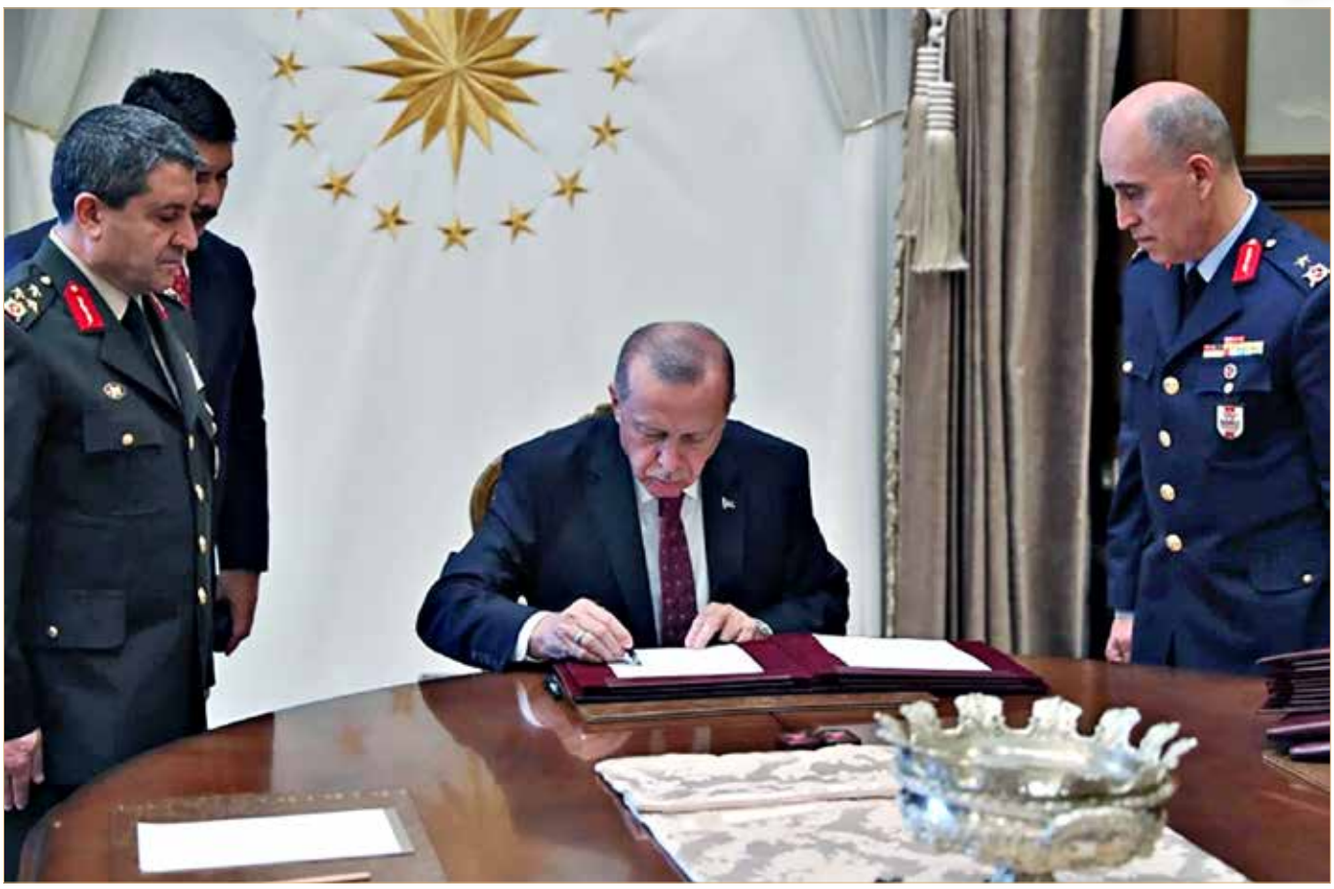

ممثلين عن الجيش الليبي وقوات الوفاق وأشرفت عليها البعثة الأممية في ليبيا. وقد أعلنت الاتفاق مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني وليامز بأن «الطرفين اتفقا على وقف إطلاق تام ودائم في أنحاء البلاد يدخل حيز التنفيذ على الفور». وألحق الاتفاق بنقاط تخص المقاتلين الأجانب الذين اتفق الموقعون على ضرورة مغادرتهم البلاد، كما تم التأكيد فيها على استثناء المجموعات الإرهابية من أي هدنة باعتبارها جماعات تمثل خطرا كبيرا.

الاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف، سبقته اجتماعات ماراطونية بين جنيف والمغرب والقاهرة، وهي التي مهدت للخطوة الأخيرة للتوقيع. فمدينة بوزنيقة المغربية كانت على موعد مع اجتماعين تمهيديين بين ممثلين عن مجلسي النواب والدولة، والقاهرة أيضا استقبلت ممثلين عن الفرقاء، من أجل ضمان الوصول إلى صيغة مناسبة لكل الأطراف وتجنب أي إخلال مستقبلي بالاتفاق، وهو ما سعى إليه الجميع للقناعة بأن الحرب لم تعد الحل لإنهاء الأزمة الليبية.

لكن رغم الاتفاق ورغم التطورات الإيجابية التي أعقبته من خلال البدء في اجتماعات لبحث مستقبل العملية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة، إلا أن هناك تخوفات من أن تعود الأزمة إلى نقطتها الأولى في ظل وجود أطراف خارجية تحاول فرض شروطها على ممثلي الحوار

> إذا كان القرار الأول في أغسطس طوعيا بين الطرفين في ظل الاقتناع بأن كل المسار سينتهي إلى طريق مسدود المتضرر منه دائما هو الشعب الليبي، فإن يوم 23 أكتوبر الماضي، كان تاريخا إلزاميا للأطراف المتحاربة من خلال توقيع اتفاق في مدينة جنيف السويسرية بحضور ممثلين عن الجيش الليبي وقوات الوفاق وأشرفت عليها البعثة الأممية في ليبيا.

المقربين منها. وعلى رأس هذه الأطراف تركيا التي كانت منذ 2011، جزءا من المشكل الليبي. ففي الاتفاق الأخير كل الأطراف الإقليمية والدولية كانت مرحبة واعتبرته خطوة هامة نحو الحل النهائي، إلا أنقرة، التي شكك رئيسها رجب أردوغان في نجاعة الاتفاق زاعما أن الجيش لن يتقيّد به. وقال أردوغان في تصريحات صحفية أعقبت التوقيع «يبدو لي أنه يفتقد إلى المصداقية... اتفاق وقف إطلاق النار اليوم لم يتم في الحقيقة بأعلى المستويات، بل بمستوى أقل».

الموقف التركي من الاتفاق ومن الأزمة في ليبيا، يؤكّد أن أنقرة مازالت تمارس نوعا من الوصاية على حلفائها، بما يهدد مستقبل العملية السياسية التي تعيش مخاضا حاسما إما ينتهي معه كابوس الخلافات والتوجه نحو مرحلة جديدة تفرز انتخابات عامة يحدد مآلاتها الشعب الليبي دون غيره، أو ربما لو لم تتجه الأمور نحو الحل فيعني أن الأزمة قد تعرف مآلات هذه المرة قد تكون خطورتها أكثر مما يتوقع المتابعون، وهنا الدور منوط بعهدة الأطراف المسؤولة داخليا التي يجب عليها الحسم في علاقة بالارتباطات الخارجية، كما يتحمل مسؤوليته المجتمع الدولي الذي يعتبر منذ لحظة 2011، مشاركا في «الورطة» التي وجد الليبيون أنفسهم أمامها، وأمامه أيضا مسؤولية أخرى في وضع حد للتدخلات الخارجية وأساسا التركية التي تعتبر رأس المشاكل في علاقة بالدور الخارجي للأزمة.

** الاتفاق الذي تم توقيعه في جنيف، سبقته اجتماعات ماراطونية بين جنيف والمغرب والقاهرة، وهي التي مهدت للخطوة الأخيرة للتوقيع.

** رغم الاتفاق ورغم التطورات الإيجابية التي أعقبته من خلال البدء في اجتماعات لبحث مستقبل العملية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة، إلا أن هناك تخوفات من أن تعود الأزمة إلى نقطتها الأولى في ظل وجود أطراف خارجية تحاول فرض شروطها على ممثلي الحوار المقربين منها. وعلى رأس هذه الأطراف تركيا التي كانت منذ 2011، جزءا من المشكل الليبي.

** الموقف التركي من الاتفاق ومن الأزمة في ليبيا، يؤكّد أن أنقرة مازالت تمارس نوعا من الوصاية على حلفائها، بما يهدد مستقبل العملية السياسية التي تعيش مخاضا حاسما إما ينتهي معه كابوس الخلافات والتوجه نحو مرحلة جديدة تفرز انتخابات عامة يحدد مآلاتها الشعب الليبي دون غيره، أو ربما لو لم تتجه الأمور نحو الحل فيعني أن الأزمة قد تعرف مآلات هذه المرة قد تكون خطورتها أكثر مما يتوقع المتابعون.

بين التحركات التركية وتصريحات الوفاق

هل يجهض الاتفاق؟

نجاة فقيري

في الوقت الذي يعتقد فيه الكثيرون أن المسار السياسي في ليبيا قد حقق خطوات «عملاقة» نحو الحل والتوافق على وقف دائم لإطلاق النار و السير قدما نحو الخروج من الأزمات المتلاحقة التي أغرقت البلاد في الفوضى و الصراعات و التدخلات الخارجية منذ أحداث 2011، يرى المحللون و الخبراء أن « الوقت مبكر جدا» للحديث عن نجاح هذا المسار ووصول الإتفاقات إلى بر الأمان خاصة مع رغبة تركيا تمديد تدخلها العسكري 18 شهرا إضافيا، ومع وجود هذا الكم الهائل من المرتزقة والمليشيات، الذي كان خروجهم النهائي المقرر من البلاد موفى الشهر الحالي حسب اتفاق اللجنة العسكرية 5+5 بجنيف، وهو أمر «صعب جدا» بل «مستحيل» خاصة مع تغلغلهم في مفاصل الدولة و المشهد الليبي.

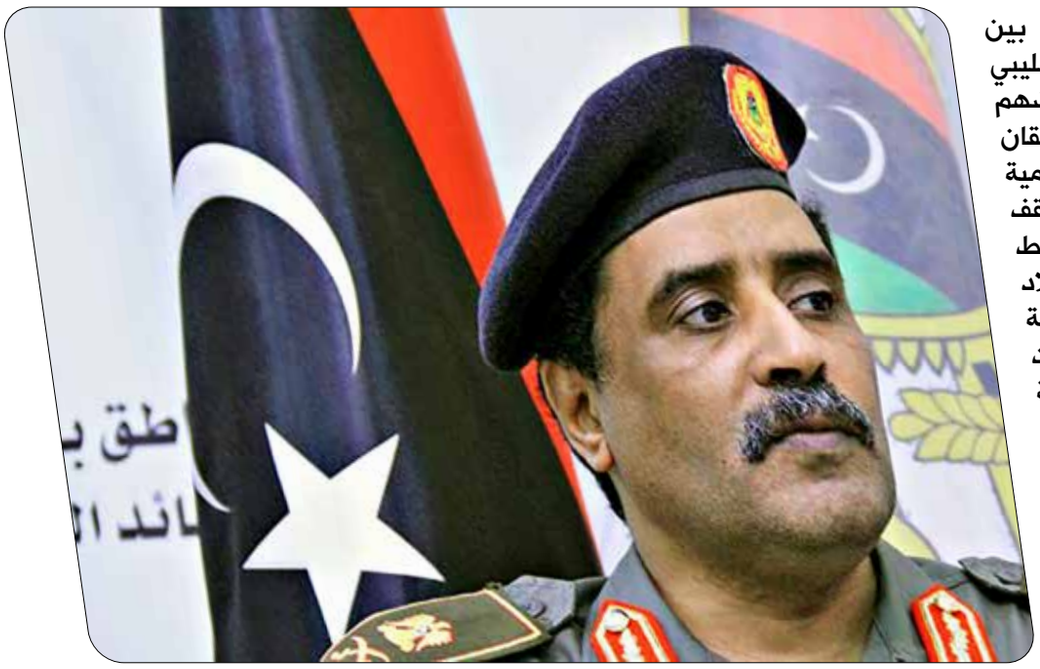

أثارت الزيارات المتبادلة بين مسؤولين من الطرفين الليبي والتركي،وتصريحات بعضهم عقب اللقاءات حالة احتقان ومخاوف كثيرة محلية وأممية من تقويض اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار والتخطيط لعمل عسكري في البلاد يقضي على الاتفاقات السابقة ويجهض مسار الحوارات الذي انتهجه الفرقاء برعاية أممية، خصوصا مع تزايد النشاط العسكري التركي غرب البلاد، والذي كشفت عنه تقارير استخباراتية متواترة للجيش الليبي.

أعلن الجيش الوطني الليبي عن اعتراض سفينة تركية، كانت متجهة صوب ميناء مصراتة في غرب البلاد، في خرق للحظر المفروض على ليبيا بشأن توريد السلاح. وقال الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري أنه «منذ 2016 منعنا حتى قوارب الصيد الليبية من دخول المنطقة العسكرية الليبية، ومحظور دخول أي قطعة بحرية لهذه المنطقة، لكننا فوجئنا بدخول السفينة التركية لهذه المنطقة، بدون تنسيق أو علم من خفر السواحل الليبي. وجهنا نداء للسفينة ولم تستجب لنا، كما أنها لم تقم بالإجراءات الدولية المتبعة في هذا الموقف». وأفادت تقارير الجيش، أيضا أن أنقرة أرسلت سبع شحنات عسكرية إلى مصراتة والوطية، خلال فترة وجيزة لا تتجاوز الأسبوعين.

في سياق متصل أفاد الجيش الليبي، في وقت سابق، سيطرته على «معسكر المغاوير»، في مدينة أوباري جنوبي البلاد، بعد أن رصد تواجد عناصر إرهابية داخله، مما يشكل خطرا لإمكانية إدخالها التنظيمات المتطرفة إلى المنطقة، وفي مقدمتها القاعدة. وأكد مدير إدارة التوجيه المعنوي ، اللواء خالد في تصريحات إعلامية خاصة،أنه «كان من الضروري تحرك القوات في كل الاتجاهات لتأمين المنطقة من دخول المجموعات الإرهابية التي تتواجد هنا أو هناك، خاصة بعد أن تم القبض على تلك المجموعة والتحقيق معها ومعرفة ما يمكن أن تقوم به».

من جهتها أعربت قيادة الجيش عن «قلقها إزاء الحشود المتزايدة للمليشيات التابعة لحكومة الوفاق في طرابلس ومصراتة، وكذلك عمليات نقل مليشيات وأسلحة ومعدات عسكرية باتجاه خطوط التماس غرب سرت والجفرة».

وتوازيا مع هذه التحركات التركية وبعد هذه العملية بأوباري جاءت

** أثارت الزيارات المتبادلة بين مسؤولين من الطرفين الليبي والتركي، وتصريحات بعضهم عقب اللقاءات حالة احتقان ومخاوف كثيرة محلية وأممية من تقويض اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار.

** وتوازيا مع التحركات التركية جاءت تصريحات وزير الدفاع بحكومة الوفاق صلاح الدين النمروش «صادمة» حيث هدد بالانسحاب من الهدنة .

تصريحات وزير الدفاع بحكومة الوفاق صلاح الدين النمروش «صادمة» حيث هدد بالانسحاب من الهدنة وأكد أنه «لا خيار سوى بسط سيطرتهم على كامل التراب الليبي بالقوة.» و اتهمت وزارة الدفاع بحكومة الوفاق الجيش الليبي بـ«حشد قواته» في مناطق وخطوط تماس قوات الطرفين في سرت والجفرة.وأفاد النمروش في تصريحاته المثيرة للجدل أنه «إستغرب صمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والمجتمع الدولي الداعي والداعم للسلام في ليبيا على تحركات «الجيش الليبي» وتهديدها اتفاق وقف إطلاق النار في الجنوب» حسب تصريحه.

وأضاف النمروش متسائلا «هل كانت البعثة الأممية المنسقة للحوار الليبي ستكتفي بالمراقبة والصمت في حال صدر تصريح فقط من أي من أعضاء أو مسؤولي حكومة الوفاق؟ ربما ستعتبر التصريح مهددا للحوار ووقف إطلاق النار» حسب نص تصريحه الذي نشرته مليشيات بركان الغضب على صفحتها الرسمية. ووجه صلاح الدين النمروش في نهاية تصريحاته تحذيرا إلى الأمم المتحدة والدول الداعمة للسلام والحوار في ليبيا «لكبح جماح الجيش الليبي» معتبرا أن عملية أوباري لم تكن الأولى من نوعها، و هدد بالإنسحاب من اتفاق 5+5 العسكري و اعتبار «اتفاق وقف إطلاق النار كأن لم يكن».

تتالت تصريحات وزير الدفاع في حكومة الوفاق،في محطات إعلامية مختلفة مثيرة جدلا واسعا، إذا هدد مجددا بخرق الهدنة متوعدا بالانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار ومن اللجنة العسكرية 5+5، مفيدا إنها «تشكلت بضغوط من المجتمع الدولي وبرعاية الأمم المتحدة، ووقّعنا اتفاقية 5+5 مع حفتر تحت ضغوط وضمانات دولية».وفي حوار متلفز على قناة محلية تحدث النمروش عن احتمال شن الجيش الليبي هجوما عسكريا للسيطرة على كل منابع النفط، وعن تشكيله قوة عسكرية للسيطرة على الجنوب، مشيرا إلى استمراره في القيام بتحشيد عسكري، وشدّد على أن قواته تمتلك كافة التجهيزات وهي على أتم الاستعداد لصد أي هجوم. وجدد النمروش في مختلف تصريحاته تمسكه بالاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق.

تصريحات النمروش أثارت المخاوف المحلية والدولية من سقوط «حاد» لمارثون المشاورات الذي خاضته أطراف النزاع و سافرت به من بلد لآخر بحثا عن الحل السياسي الذي يخرج البلاد من سراديب النزاع المظلمة التي ألقت بظلالها على حياة المواطن الليبي،المتضرر الرئيسي في هذه الأزمة.

> أكدت قيادة الجيش الليبي في مناسبات عدة، التزامها التام باتفاق جنيف، وما تم التوصل إليه من قبل اللجنة العسكرية المشتركة في اجتماعات غدامس وسرت، متهمة تركيا بمحاولة الدفع نحو إشعال حرب جديدة.

من جانبها أكدت قيادة الجيش الليبي في مناسبات عدة، التزامها التام باتفاق جنيف، وما تم التوصل إليه من قبل اللجنة العسكرية المشتركة في اجتماعات غدامس وسرت، متهمة تركيا بمحاولة الدفع نحو إشعال حرب جديدة في البلاد.

لا تزال تركيا تصطاد، بهدوء، في مياه الصراع الليبي العكرة ساعية لتمديد وجودها ومواصلة تدخلها السافر في شؤون البلاد إضافة إلى حشد المرتزقة و السلاح، مدعومة بحكومة الوفاق بتوقيع الاتفاقيات باسم الدولة الليبية التي ليست الطرف الوحيد المسؤول عنها والممثل لها، و بالزيارات المتبادلة والتدريبات العسكرية، ما يلقي ظلالا ثقيلة على واقع استمرار الهدنة المعلنة في ليبيا ومدى الإيفاء بالاتفاقيات المبرمة ولعل تصريحات النمروش أثبت هشاشة الوضع أمام إمكانية خرق اتفاق وقف إطلاق النار وبالتالي إجهاض مسار كامل من المفاوضات و«الآمال» والعودة من جديد لنقطة الصفر.

تصريحات النمروش أثبت هشاشة الوضع أمام إمكانية خرق اتفاق وقف إطلاق النار وبالتالي إجهاض مسار كامل من المفاوضات.

تواصل الانتهاكات التركية في ليبيا

مصر تراقب والمواجهة قد تحدث

رمزي زائري

في السادس من ديسمبر / كانون الأول 2020 ،وجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ،خلال زيارته باريس ،اتهامات مباشرة للنظام التركي على رأسه أردوغان بخرق القانون الدولي ،وقال «إن على تركيا مثل دول المنطقة الأخرى، أن تحرص على احترام قواعد القانون الدولي وقانون البحار، وألا تقوم بأي عمل من طرف واحد دون تشاور أو على حساب أمن وسلم المنطقة».

وجاءت تصريحات السيسي ردا على سؤال حول احتمالية حدوث مواجهة عسكرية بين مصر وتركيا في ليبيا ،وقال السيسي في حديثه لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية: «مصر لن تكون أبدا الطرف البادئ بالاعتداء لكن في المقابل، فإن قواتنا المسلحة دائما مستعدة للدفاع عن وطنها وضمان أمنها القومي في مواجهة أي شكل من أشكال التهديدات».

ويبدو أن تصرحيات الرئيس المصري قد أثارت ،حفيظة الجانب التركي ،وهو ما دفع ياسين أقطاي ، مستشار أردوغان إلى مهاجمة السيسي وزيارته الأخيرة إلى فرنسا ولقاء ماكرون ، حيث قال: « إن مصر بلا شك هي واحدة من أهم قلاع العالم الإسلامي، إلا أنّ زيارة السيسي تعتبر في الوقت ذاته رسالة دعم وتأييد لمن أساء للمسلمين عامة ولنبي الإسلام محمد وأغضب العالم الإسلامي برمته».

وتأتي زيارة الرئيس المصري إلى باريس ،بعد أيام من زيارته إلى اليونان، حيث بحث مع الرئيس اليوناني ، قضية المواجهة مع تركيا في شرق البحر المتوسط واحباط المخطط التركي من خلال إعادة ترسيم الحدود البحرية في المنطقة بشكل مشترك.

وكان الرئيس المصري قال إن مصر تسعى لإنهاء الحرب في ليبيا عبر الحوار السياسي، وأن الجيش المصري على استعداد لردع أي عدوان تركي، ولن تكون يوما هي البادئ بالعدوان.

وبناء على طلب السيسي، صوت البرلمان المصري في يونيو الماضي ،على عملية عسكرية محتملة في ليبيا ،و صوت النواب بالإجماع لصالح إرسال قوات إلى الجبهة الغربية لمكافحة «العناصر الإرهابية الأجنبية»، ما يفسح المجال أمام عمل عسكري محتمل.

ووفقاً للعديد من وسائل الإعلام ،فإن الجانبين -المصري و التركي- ،يستعدان بالفعل لصدام محتمل ،ولكن هذا الصدام قد لا يكون مباشرا. وقد دّعمت تركيا بالفعل جنودها، بآلاف المقاتلين السوريين، ما مكن حكومة السراج من

> الرئيس المصري:»مصر لن تكون أبدا الطرف البادئ بالاعتداء لكن في المقابل، فإن قواتنا المسلحة دائما مستعدة للدفاع عن وطنها وضمان أمنها القومي في مواجهة أي شكل من أشكال التهديدات».

تحقيق نجاحات عسكرية غير متوقعة.

ومنذ اعلان أردوغان رفضه الإطاحة بالرئيس الإسلامي الراحل محمد مرسي في 2013 على يد الجيش المصري الذي كان يقوده آنذاك الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي ،تشهد العلاقات بين تركيا ومصر توتراً ،ولا تزال العلاقات وتحديدا الدبلوماسية، مقطوعة منذ طرد القاهرة لسفير أنقرة بها قبل نحو 7 سنوات.

وطيلة السنوات الماضية ارتفعت حدة الخلافات بين أنقرة والقاهرة ،خاصة فيما يتعلّق برؤية كليهما للساحة الليبية، فمصر ترى أن تركيا تريد تحويل ليبيا إلى ساحة للتنظيمات الجهادية ،التي رعتها في سوريا ومن ثم فإن هذا هو مثار التوتر الرئيسي بين البلدين.

فالقاهرة تعتقد أن سياسات أنقرة قد تفضي في مرحلة ما إلى انقسام كامل للأراضي الليبية «بسبب دعمها الميليشات المسلحة في الغرب، الأمر الذي يصبح معه من الصعوبة بمكان ضمان وحدة الدولة الليبية وسيكون في ذلك تهديد كبير للغاية للدولة المصرية أو أن تصبح السيطرة على ليبيا من نصيب تنظيمات إرهابية».

وفي الأشهر الأخيرة زادت تركيا من تدخلها العسكري في ليبيا ،حيث أرسلت السفن قبالة الساحل، وطائرات لجلب الأسلحة والمرتزقة والطائرات المسلحة من دون طيار إلى البلاد ،وفي الظاهر هذا التدخل العسكري التركي هو دعم حكومة الوفاق في طرابلس، لكنه في الواقع جزء من رغبة تركيا في لعب دور أكبر في

> صوت البرلمان المصري في يونيو الماضي ،على عملية عسكرية محتملة في ليبيا ،و صوت النواب بالإجماع لصالح إرسال قوات إلى الجبهة الغربية لمكافحة «العناصر الإرهابية الأجنبية».

استكشاف الطاقة في البحر المتوسط.

في المقابل، لدى مصر مصالح مهمة ذات صلة بالطاقة في منطقة شرق المتوسط، وترى أن الاتفاق البحري الذي وقعته تركيا مع حكومة الوفاق في نوفمبر 2019، يفتح أمام تركيا وليبيا مناطق اقتصادية مهمة من شأنها تقييد مزيد من الاستكشافات المصرية في منطقة غنية بالغاز الطبيعي.

وأثار الاتفاق التركي الليبي، غضب دول بينها مصر واليونان التي طردت السفير الليبي وحضت الأمم المتحدة على إدانته. ويقول المحللون إن الاتفاق هو رد على استبعاد تركيا من جانب دول المنطقة.

ومنذ 2014، انضمت مصر لتحالف شرق متوسطي شمل إسرائيل واليونان وقبرص؛ بهدف ترسيم الحدود بين هذه الدول، وقطع الطريق على تركيا، وعدم السماح لها بالتواجد في منطقة شرق المتوسط ،وأدى إقصاء تركيا من «منتدى غاز شرق المتوسط» إلى الاتفاق البحري بين أنقرة وطرابلس.

ويعد الاتفاق الذي يقسم جزءا كبيرا من شرق بحر المتوسط بين تركيا وليبيا، مهما بشكل خاص نظرا إلى الاكتشافات الأخيرة لكميات الغاز الكبيرة التي تسببت بتهافت على التنقيب بين الدول المحاذية وشركات النفط العالمية.

ويمكن فهم قرار إردوغان إرسال جنود أتراك ومقاتلين من سوريا إلى ليبيا، على أنه جاء مقابل «حقوق» الاستكشاف التي حصل عليها قبالة السواحل الليبية ،كما أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان يأمل ، استئناف مشاريع البناء التي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، والتي جمدت منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي في عام 2011، فضلا عن أنه يسعى لموطئ قدم عسكري في ليبيا، سيكون مدخله إلى إفريقيا.

كما أن محاولة أنقرة إملاء حدود بحرية جديدة، تشكل تحديا للمناطق التجارية المصرية واليونانية والقبرصية ،فطموحات إردوغان الإقليمية تشمل التأثير في شرق المتوسط وتأكيد «حق» تركيا في هيدروكاربونات المنطقة لأن إقصاء بلاده من المنتدى الإقليمي قلص من احتمال حصولها على حصة من أسواق الطاقة الأوروبية.

وأعلن إردوغان إن تركيا قد تقوم بتسيير دوريات في المتوسط ،يمكن أن تشمل المياه المحيطة بجزيرة كريت اليونانية ،وهو ما يشير إلى تصاعد التوترات ،فتركيا تلوح باحتمال استخدام القوة للحفاظ على اتفاقها مع الوفاق.

وتقول أنقرة إن ساحلها الطويل المطل على البحر المتوسط يجعل مطلبها بالسيادة على المياه في تلك المنطقة، أقوى من مطلب اليونان الذي يستند على جزيرة كاستيلوريزو الصغيرة.

لكن اليونان، ومن ورائها الاتحاد الأوروبي، يرون أن تركيا تنتهك الأطر الدولية في المتوسط، وتقوم باستفزازات تهدد السلام الإقليمي ،وكتبت وزارة الطاقة في تغريدة: «أنهت سفينتنا مسحها

> وفي الأشهر الأخيرة زادت تركيا من تدخلها العسكري في ليبيا ،حيث أرسلت السفن قبالة الساحل، وطائرات لجلب الأسلحة والمرتزقة والطائرات المسلحة من دون طيار إلى البلاد.

الزلزالي ثنائي الأبعاد في منطقة ديمري والذي بدأ في 10 أغسطس. وقد عادت الآن إلى ميناء أنطاليا».

وتتمتع كل من تركيا ومصر، بنفوذ عسكري كبير - فالجيشان من بين الأقوى في المنطقة. وفي أحدث تصنيف لمؤشر القوة الضاربة العالمي لعام 2020 تحتل مصر المرتبة التاسعة من أصل 139 جيشاً في جميع أنحاء العالم. وذلك بعدد جنود يصل إلى 920 ألف جندي و215 طائرة حربية و295 4 دبابة. في حين حل الجيش التركي خلف الجيش المصري بالترتيب بعدة نقاط مع وجود 735 ألف جندي، 206 طائرات حربية و2622 دبابة.

ولا يتوقع ناصر زهير، مستشار العلاقات الدولية في مركز جنيف للدراسات السياسية والدبلوماسية، مواجهة عسكرية شاملة بين البلدين. وقال زهير لـ«DW»: «بدلاً من ذلك، يمكن أن تكون هناك اشتباكات سريعة وقصيرة يظهر معها الجانبان قوتهما ثم يعودان إلى الحل السياسي». ومن الواضح أن البادرة التهديدية التي لجأت إليها مصر لن تردع تركيا وحلفاءها الليبيين.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، رسمت مصر خطوطا حمراء عند سرت والجفرة في ليبيا لمنع الأطماع التركية من التهام الدولة الجارة، والواقعة في شمال أفريقيا.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أثناء تفقده وحدات الجيش المصري في المنطقة العسكرية الغربية، «إننا نقف اليوم أمام مرحلة فارقة، تتأسس على حدودنا تهديدات مباشرة تتطلب منا التكاتف والتعاون ليس في ما بيننا إنما مع أشقائنا من الشعب الليبي والدول الصديقة لحماية والدفاع عن بلدينا ومقدرات شعوبنا من العدوان الذي تشنه الميليشيات المسلحة الإرهابية والمرتزقة بدعم كامل من قوى خارجية.

وذكر السيسي أن «جاهزية القوات المصرية للقتال صارت أمرا ضروريا»، مشددا على أن «مصر حريصة على التوصل إلى تسوية شاملة في ليبيا»، كما أنها حريصة «على سيادة ووحدة الأراضي الليبية».

وأضاف: «إذا كان يعتقد البعض أنه يستطيع أن يتجاوز خط سرت أو الجفرة فهذا بالنسبة لنا خط أحمر»، مؤكدا أن «ليبيا لن يدافع عنها إلا أهلها وسنساعدهم في ذلك».

ودعا إلى الحفاظ على الوضع القائم حاليا في ليبيا دون تغييره، والبدء فورا في مفاوضات سياسية لإنهاء الأزمة.

ويرى الخبير في الشؤون الليبية تيم أيتون، من مركز Chatham House للأبحاث في بريطانيا، أن الوضع الحالي في ليبيا غير مستقر، فالخبير البريطاني لا يعتقد أن السراج أو تركيا ستوافق على الخطوط التي رسمتها القاهرة، فالبلدان لهما مصالح مختلفة على الأرض ولن يمكنهما التوافق من أجل إنهاء الصراع.

ويقول إيتون إن تركيا مهتمة ببقاء حكومة السراج المتحالفة معها قوية، فمن حيث المبدأ هناك تشابه في دعم التوجه

في أحدث تصنيف لمؤشر القوة الضاربة العالمي لعام 2020 تحتل مصر المرتبة التاسعة من أصل ١٣٩ جيشاً في جميع أنحاء العالم.

الإسلامي بينهما، كما أن أنقرة تسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية في ليبيا/ من حيث تعزيز الاهتمام التركي بالساحل الليبي وحقوق التنقيب عن النفط في البحر المتوسط.

بالمقابل، فإن القاهرة لها اهتمامات اقليمية بأمنها القومي، فهي ترى أن أي تواجد على حدودها لجماعة الإخوان المسلمين سيكون تهديدا وجوديا لها يجب أن تقاومه . وتعتبر القاهرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على وجه الخصوص، من الداعمين الرئيسيين لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة. كما أن السراج ينظر إليه على أنه أحد المنتمين للحركة لإسلامية، لهذا تعتبر القاهرة حفتر حصنا ضد زيادة نفوذ الإخوان هناك.

> في يونيو/ حزيران الماضي، رسمت مصر خطوطا حمراء عند سرت والجفرة في ليبيا لمنع الأطماع التركية من التهام الدولة الجارة، والواقعة في شمال أفريقيا.

وحول هذه التطورات المتسارعة شرق البحر المتوسط ، قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، إن لعبة «القط والفأر» بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يجب أن تنتهي، في إشارة إلى النزاع بشأن موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط.

وقال ميشيل خلال مؤتمر صحفي «لعبة القط والفأر يجب أن تنتهي» فيما سحبت تركيا مجددا سفينة تنقيب من مياه متنازع عليها قبيل قمة للاتحاد الأوروبي في العاشر من ديسمبر من المقرر أن تناقش احتمال فرض عقوبات على أنقرة.

وأضاف ميشيل الذي يرأس قمم الاتحاد الأوروبي «في أكتوبر حددنا جدول أعمال إيجابيا ومددنا أيدينا (لهم)، يجب أن توقف تركيا استفزازاتها ونبرتها العدائية».

العقوبات الأوروبية ضد أنقرة

خطوة جدّية لوضع حدّ للأطماع التركية

رامي التلغ

تتصاعد وتيرة الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مؤخراً، على خلفية الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها أنقرة في المنطقة. حيث قرر قادة الاتحاد الأوروبي خلال قمتهم في بروكسل الخميس، فرض عقوبات على أفراد وكيانات تركية، على خلفية تصرفاتها «غير القانونية والعدوانية» في البحر المتوسط ضد أثينا ونيقوسيا، حسبما قال متحدث باسم المجلس الأوروبي، وبينما اعتبرت اليونان أن الموقف الأوروبي خطوة تمثل تحذيراً قوياً لتركيا لتغير سلوكها، رفضت أنقرة قرار الاتحاد الأوروبي، معتبرة أنه «منحاز وغير قانوني».

وستوضع لائحة بالأسماء في الأسابيع المقبلة وستُعرض على الدول الأعضاء للموافقة عليها، بحسب خلاصات قمّة الدول الـ27 في بروكسل.

وستدرج الأسماء على اللائحة السوداء التي كانت قد وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لفرض عقوبات على تركيا على خلفيّة أنشطة التنقيب التي تجريها في مياه قبرص. وهي تضمّ مسؤولين اثنين في شركة البترول التركيّة «تُركش بيتروليوم كوربوريشن» ممنوعين من الحصول على تأشيرات وجمّدت أصولهما في الاتّحاد الأوروبّي.

كذلك، أعطى القادة الأوروبيون تفويضًا لوزير خارجيّة الاتّحاد جوزيب بوريل «لكي يقدّم لهم تقريرا في موعد أقصاه آذار/مارس 2021 حول تطوّر الوضع»، وأن يقترح، إذا لزم الأمر، توسيعا للعقوبات لتشمل أسماء شخصيّات أو شركات جديدة، حسب ما قال الدبلوماسي الأوروبّي. وأضاف «الفكرة هي تضييق الخناق تدريجًا».

ورحّب وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية كليمان بيون على تويتر بـ«تبنّي المجلس الأوروبي عقوبات في مواجهة الأفعال الأحاديّة والاستفزازات» من جانب تركيا.

من ناحيته،رحّب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الجمعة، بالعقوبات الأوروبية «الحازمة» على تركيا، واعتبرها دليلاً على «عدم قبول الاتحاد الأوروبي بأفعال أنقرة التي تزعزع استقرار منطقة المتوسط». مضيفا أن «العقوبات الجديدة التي يعدها الاتحاد الأوروبي بشأن التنقيب عن الغاز في تركيا تظهر أنه لن يقبل بعد الآن أعمال زعزعة الاستقرار في مداره».

كما قال الرئيس الفرنسي على هامش القمة الأوروبية في بروكسل ، إن تركيا تهدد أمن أوروبا بتوريد السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، لافتا إلى أن العقوبات المقبلة على تركيا قد تطال مسؤولين وقطاعات.

إلى ذلك، شدد الرئيس الفرنسي على عدم التسامح مع انتهاكات تركيا لقرار حظر توريد السلاح لليبيا، معلنا عن اتخاذ قرار بشأن مستقبل العلاقة مع تركيا في مارس المقبل.

> تتصاعد وتيرة الخلافات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مؤخراً، على خلفية الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها أنقرة في المنطقة.

في وقت سابق كانت تركيا قد أعلنت القيام بمناورات عسكرية على الرغم من الانتقادات الدولية وتهديد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات، في خطوة تؤسس لدخول أنقرة في مرحلة العزلة في ظل معاداتها لدول أوروبية طالما كانت حليفة.

وتجد اليونان وقبرص نفسيهما في خط المواجهة الأول مع تركيا التي تطالب بحق استغلال النفط والغاز في منطقة بحرية تؤكد أثينا انها خاضعة لسيادتها.

وفي الأسابيع الأخيرة، قامت هذه الدول بعرض عضلات مع تصريحات قوية اللهجة ومناورات عسكرية وإرسال سفن إلى المنطقة، ما تسبب في قلق أوروبي من خطر حدوث مواجهة عسكرية بين تركيا واليونان.

وطالبت قبرص أن يُذكَر خيار فرض عقوبات على أنقرة بوضوح في خلاصات الاجتماع حول العلاقة بين التكتل وتركيا، واشترطت وضع تدابير موجهة أو وضع تهديد «واضح ودقيق زمنيا».

كما عبرت اليونان عن رغبتها في أن يلجأ الأوروبيون إلى سياسة «العصا والجزرة»، عبر عرض الانفتاح على أنقرة خاصة في موضوع الاتحاد الجمركي، والتلويح في الآن ذاته بتدابير عقابية في حال واصلت تركيا تصرفاتها التي سبق أن دانها الاتحاد الأوروبي.

جدير بالذكر أن الإتحاد الأوروبي أدان خلال تموز (يوليو)، سلوك أنقرة في شرق المتوسط، وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، فضلاً عن مواصلة الرئيس التركي تهديداته بورقة اللاجئين؛ حيث شدّد وزير خارجية دول الاتحاد على ضرورة احترام تركيا لمخرجات مؤتمر برلين، والالتزام بحظر السلاح إلى ليبيا، وكذا القيم والمصالح الأوروبية.

وقال في مؤتمر صحفي، قبل أيام قليلة، جاء في أعقاب اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: «نحن عازمون على تعزيز نظام العقوبات للمساهمة في تنفيذ أفضل لقرارات مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي سيزيد أيضاً من فاعلية عمليتنا (إيريني)»، وتابع:

> قرر قادة الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على أفراد وكيانات تركية، على خلفية تصرفاتها «غير القانونية والعدوانية» في البحر المتوسط ضد أثينا ونيقوسيا.

«تتعرض دول الاتحاد حالياً لضغوط مستمرة من أنقرة، وهناك تطورات مقلقة في ليبيا، وفي شرق المتوسط، تؤثر بشكل مباشر في مصالحنا»، كما طالب تركيا «بمعالجة العديد من القضايا الخطيرة من أجل تغيير ديناميكية المواجهة الحالية، وخلق بيئة من الثقة مع أنقرة».

من جانبه صرّح الرئيس التركي رجب طيّب إردوغان أنّ العقوبات التي قد يفرضها الاتّحاد الأوروبّي على أنقرة بسبب نشاطاتها المثيرة للجدل في شرق البحر المتوسّط ليست «مصدر قلق كبير» لبلاده.

وقال خلال مؤتمر صحافي في أنقرة الأربعاء، إنّ «أيّ قرار بشأن عقوبات الاتّحاد الأوروبّي لا يُشكّل مصدر قلق كبير لتركيا». وأضاف «الاتّحاد الأوروبي يطبّق دائمًا عقوبات على تركيا بأيّ حال»، متّهمًا الاتّحاد بأنّه «لم يكن نزيهًا معنا ولم يف بوعوده». كان الاتّحاد الأوروبي تقدّم بمقترح للانفتاح على أنقرة في تشرين الأوّل/أكتوبر يرافقه تهديد بفرض عقوبات إذا لم توقف تركيا أعمالها.

من ذلك،يرى مراقبون أنه يمكن لتعامل حازم من قبل الاتحاد الأوروبي أن يدفع تركيا إلى تعديل سياستها.وتركيا تدرك مدى اعتمادها على الاتحاد الأوروبي لكنها

** صرّح الرئيس التركي رجب طيّب إردوغان أنّ العقوبات التي قد يفرضها الاتّحاد الأوروبّي على أنقرة بسبب نشاطاتها المثيرة للجدل في شرق البحر المتوسّط ليست «مصدر قلق كبير» لبلاده.

** ستتابع أوروبا خطواتها دون تراجع في هذه الحالة أيضاً تحت ضغط فرنسا وحلفائها داخل الاتحاد، ما يعني أن تركيا حالياً قد دخلت مرحلة «الأيام الصعبة» وأن قطاعات كبرى بدأت مرحلة «الركود».

تعول على الخلافات الأوروبية ففي بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي التي كانت لها إلى حد الآن صورة ايجابية عن تركيا تدهورت هذه الصورة ـ بسبب السياسة الخارجية التركية على سبيل المثال اسبانيا وايطاليا وبولندا وفي الوقت نفسه تخشى اسبانيا وايطاليا بالتحديد من أن تقود عقوبات محتملة إلى تدهور الاقتصاد التركي وتواجه بذلك مسارا مضادا لمصالحها الاقتصادية.

من جانب آخر،فإن هذا التوجّه الأوروبي المشفوع بخطوات أمريكية تعني في صورة عدم تراجع أنقرة عن سياساتها «الإستفزازية»،خنق تركيا من أغلب الجهات، وستتابع أوروبا خطواتها دون تراجع في هذه الحالة أيضاً تحت ضغط فرنسا وحلفائها داخل الاتحاد، ما يعني أن تركيا حالياً قد دخلت مرحلة «الأيام الصعبة» وأن قطاعات كبرى بدأت مرحلة «الركود» مثل البترول والعقارات والسياحة والصناعات الثقيلة، وهي القطاعات الأكبر التي يعتمد عليها الاقتصاد التركي، والانهيار سيكون سريعاً في حالة استمر أردوغان في سياسة «الغطرسة».

> في الأسابيع الأخيرة، قامت هذه الدول بعرض عضلات مع تصريحات قوية اللهجة ومناورات عسكرية وإرسال سفن إلى المنطقة، ما تسبب في قلق أوروبي من خطر حدوث مواجهة عسكرية بين تركيا واليونان.

عقيلة صابر

الحرب قادمة وتركيا لن تسمح بإيقافها

تقرير/ همسة يونس

أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في أكتوبر الماضي 2020، توقيع الأطراف الليبية على اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، بعد محادثات استمرت خمسة أيام في مقر الأمم المتحدة بجنيف.. هذا الاتفاق الذي شهد في بداية التزام من الطرفين، ولكن يبدو أنه لن يصمد طويلا.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلا حول تطورات الأوضاع على خطوط التماس، وتداعيات انهيار وقف إطلاق النار في حال حدوثه، وتأثير ذلك على التوافقات الليبية الأخيرة، كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، هذا الحوار مع عقيله صابر العضو بشعبة الإعلام الحربي التابع للجيش الليبي، وإلى نص الحوار

** ما هي تطورات الأوضاع على خطوط التماس؟

تطورات الأوضاع جيدا جدا ولم يقترب «العدو» من خطوط الجيش الأولى منذ بداية الهدنة (هدنة وقف إطلاق النار).

** هل استأنفت تركيا تحركاتها على أطراف سرت؟

الدعم التركي مستمر وفي زيادة كبيرة ومنذ يوم 2 ديسمبر وحتى 8 ديسمبر تم رصد أكثر من 13 رحلة جوية لطيران تركي تهبط في قاعدة الوطية غرب ليبي وقاعدة مصراته، وهذه الطائرات تحمل المقاتلين والذخائر والسلاح، كما أن أحد الرحلات كانت تحمل تكفرين من تونس ومالي وسوريين وغيرهم وكان عددهم نحو 400 إرهابي، والآن هم يستعدون للهجوم من جديد .

** ما مدى جاهزية قوات الجيش لصد أي هجوم؟

الجيش الليبي في الجاهزية التامة لصد أي هجوم وذلك في جميع المواقع والمدن وخاصة في «سرت والجفرة».

** هل رصدتم أي تحركات غريبة في المنطقة؟

نعم رصدنا عدت مرات عدد كبير من التحركات لمجموعات تحاول الاقتراب من مواقع الجيش بهدف أو في محاولة لاستفزاز الجيش.

** لماذا تسعى أنقرة لإجهاض وقف اطلاق النار؟

أنقره أعلنت بشك واضح في 13 ديسمبر أن وجودها في طرابلس لا قيمة له وليس في مصلحتها وأن مصلحتها تأتي عندما تسيطر على النفط الليبي بالكامل، لذلك لا تريد أن تقف الحرب حتى تسطير على الحقول والموانئ بالكامل.

** الأوضاع في خطوط التماس جيدة جدا.

** «العدو» لم يقترب من خطوط الجيش الأولي منذ بداية الهدنة.

** برأيك.. هل تغامر أنقرة وحلفاؤها بتجاوز الخط الأحمر؟

نعم ستغامر أنقره أو تنسحب من طرابلس والأقرب أنها ستغامر، لأنها أتت بالإرهابيين والتكفيريين من جميع الدول من أجل هذه الحرب.

** ما هي تداعيات انهيار وقف إطلاق النار في حال حدوثه؟

الحرب قادمة، وتركيا لن تسمح بإيقاف الحرب وذلك بعد تجهيزها لقاعدة الوطية، والآن تقوم بتجهيز قاعدة مصراته، والجيش لهم بالمرصاد وهو في الجاهزية التامة.

** كيف يمكن وقف الانتهاكات والخروقات التركية في ليبيا؟

وقف الانتهاكات التركية يكون أما عن طريق الحرب أو خروج تركيا من المشهد الليبي.. فلا يوجد سلم معهم أو تحاور أبدا، لأنهم دخلوا من أجل احتلال ليبيا.

** هل تؤثر الانتهاكات التركية في التوافقات الأخيرة؟

بالطبع تؤثر وهي الآن تحاول استفزاز الجيش، فتركيا منزعجة جدا من الحوارات والتوافقات الوطنية التي تتم في داخل ليبيا وخارج ليبيا، تركيا هددت باقتحام الشرق الليبي وخاصة بعد اجتماع القبائل وتأييده للحوارات الليبية.

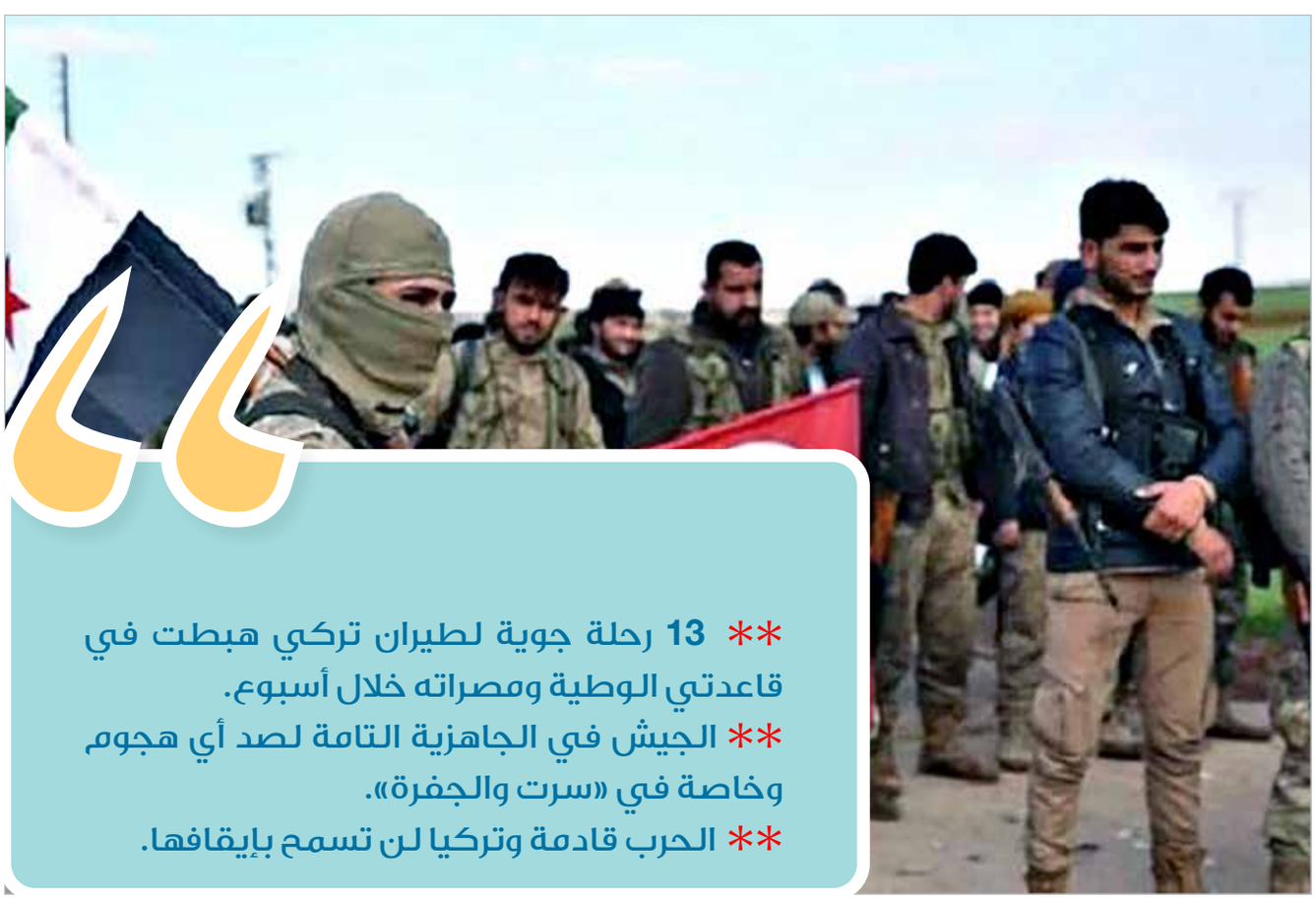

** 13 رحلة جوية لطيران تركي هبطت في قاعدتي الوطية ومصراته خلال أسبوع.

** الجيش في الجاهزية التامة لصد أي هجوم وخاصة في «سرت والجفرة».

** الحرب قادمة وتركيا لن تسمح بإيقافها.

معتوق

الوفاق تحولت لجناح سياسي وعسكري لحزب العدالة والتنمية التركي

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد الكاتب الصحفي والمحلل السياسي عبد الحكيم معتوق أن حكومة الوفاق تحولت لجناح سياسي وذراع عسكري لحزب العدالة والتنمية التركية وبين معتوق في مقابلة مع صحيفة المرصد أن ما يقوله مسؤولي حكومة الوفاق هو صدى لقرارات أنقرة.

إلى نص الحوار:

** برأيك ما أسباب التصعيد في تصريحات مسؤولي الوفاق مؤخرا خاصة وزير الدفاع؟

حكومة «الصخيرات» تحولت لجناح سياسي وذراع عسكري لحزب العدالة والتنمية التركي فما يقوله مسؤولي حكومة «الصخيرات» هو صدى لقرارات أنقرة وبالتالي عندما تقوم أنقرة بالتصعيد نجد صدى لهذا التصعيد في طرابلس.

** برأيك هل هناك ضغوط تركية لدفع الوفاق للانسحاب من اتفاق وقف اطلاق النار؟

هي ليست ضغوط فقد تحولت حكومة «الصخيرات» لأداة طيعة تنفذ ما يمليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فهي تقوم بتسليم مقدرات البلاد وتفرط في سيادتها جهارا نهارا دون مبرر فحتى لو كان هناك خلاف بينها وبين قائد الجيش خليفة حفتر لا أتصور أن هناك حركة أو تنظيم أو تجمع لا يضع في أولوياته سيادة بلده وكرامة شعبه فما يحدث في طرابلس ربما يكون سابقة في التاريخ السياسي الحديث بتحول حكومة لتنفيذ أجندة خارجية عبر الوصاية الدولية التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا.

** تركيا تواصل نقل المرتزقة لليبيا رغم اتفاق وقف القتال فلماذا برأيك؟

كأن الاتراك يؤكدون فرضية الوطن الأزرق التي طرحها وزير

تحولت حكومة «الصخيرات» لأداة طيعة تنفذ ما يمليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو فهناك اعتقاد لدى الرئيس التركي ناتج عن استحضار مواقف تاريخية مفاده أن تركيا ظلمت عام 1920 فيما عرف بمعاهدة سيفر التي انتهت بمعاهدة أوشي أو معاهدة «لازان الأولى» فيما يتصل بمصادر الطاقة في المياه لذلك فإن أردوغان يعمل جاهدا على استباق الزمن بغية السيطرة على مناطق مهمة في المتوسط وكان ذلك جليا في تدخلة في إقليم ناغورنو كاراباخ.

رأيك ما مدى هشاشة اتفاق وقف القتال في ليبيا؟

بكل تأكيد فإن وقف إطلاق النار هش طالما هناك إصرار من قبل أردوغان على الضرب بقرارات الأمم المتحدة ومخرجات برلين عرض الحائط فلا يمكن للمرتزقة والحشد المليشياوي وهذا التدفق الرهيب للسلاح إلا أن ينتهي بمواجهة مباشرة حتى ولو لم تكن واسعة لكنها ستحفظ ماء وجه أردوغان الذي لم ينفذ البند المتعلق بسحب المرتزقة عقب اجتماع اللجنة الأمنية التي أسمتها المبعوثة الأممية إلى ليبيا بالإنابة لجنة الـ10.

برأيك ما مصير الاتفاقيات الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق؟

لا توجد اتفاقيات وإنما تفاهمات بين حكومة «الصخيرات» والحكومة التركية وعندما تعود مؤسسات الدولة الرسمية من حكومة وقضاء ومؤسسات مجتمع مدني وصحافة وطنية حقيقية سوف لن يتم القبول بهذه الاتفاقيات أو التفاهمات التي تفرط في سيادة ليبيا سواء كانت قواعد بحرية أو قواعد جوية أو غير ذلك.

إلى أي مدى يمكن أن تغامر أنقرة وحلفاؤها بتجاوز الخط الأحمر الذي أعلن عنه الرئيس المصري؟

إذا لم يكن هناك رفض من روسيا والولايات

> وقف إطلاق النار هش طالما هناك إصرار من قبل أردوغان على الضرب بقرارات الأمم المتحدة ومخرجات برلين عرض الحائط.

المتحدة ربما تحدث مواجهة كبيرة تكون مصر طرفا فيها لكن أنا أستبعد هذا فليس بمقدور تركيا أن تتجاوز الخط الأحمر لأنه رسم في منطقتين ليس فقط خط سرت الجفرة وإنما هناك أيضا في البحر تحالف مصري يوناني قبرصي فرنسي واتفاقيات ترسيم حدود بحرية وبالتالي دائرة الصراع ستكون أوسع وهو ما سيرفضه الأوروبيين والأمريكيين الحريصين على أن تبقى منطقة البحر المتوسط هادئة عقب معاناتهم من موجات الهجرة والمتطرفين الذين طالت أيديهم عواصم أوروبية من خلال أعمال إرهابية.

** كيف سيكون الرد المصري في حالة تجاوز الخط الأحمر؟

مصر إلى الآن تعمل بدبلوماسية طويلة الأمد فتعمل من خلال تحشيد عربي وإقليمي ودولي على تجنب أي مواجهة وتدرك أن هذه المواجهة ستكون عواقبها وخيمة لكن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عندما التزم برسم هذا الخط يدرك تماما ما هية الأمن القومي العربي والمصري وأبعاد بقاء ليبيا ساحة مفتوحة لتواجد مجموعات مسلحة خارجة عن القانون وتأثير ذلك على مصر.

** ما السيناريوهات المتوقعة بشأن الموقف التركي من ليبيا؟

أعتقد أن تركيا سوف تحاصر سياسيا ودبلوماسيا بمجرد أن يتسلم الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن مقاليد السلطة خاصة وأنه ألمح لهذا في حملته حيث أن أردوغان تجاوز خطوط كثيرة رسمت له ولم يسمح له بدخول الاتحاد الأوروبي كما أن الكونجرس الأمريكي وقع حزمة إجراءات بشأن ما قامت به الرئاسة التركية من ممارسات وتجاوزات أخطرها صفقة منظومة الدفاع الجوي الجديدة التي ستكون قشة تقسم ظهر أردوغان وتسبب في خروجه من حلف الناتو وهو يتحجج بأنه وقع اتفاقية مع الأوروبيين بشأن الهجرة وهذا في علم السياسة ربما يتم تجاوزه للحفاظ على الأمن الأوروبي والأمريكي والمصالح العليا.

لذلك يمكن القول إن الموقف التركي مرتهن بالموقف الأمريكي فإذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة سوف تعمل على تنفيذ وعودها سوف يكون هناك وضع مختلف خاصة وأن الداخل التركي يعيش حالة تململ بعد انهيار الليرة وتعالي أصوات المعارضة التركية والحساسيات التي سببتها السياسة الخارجية التركية مع دول الجوار لذلك أعتقد أن حزب العدالة والتنمية التركي لن يكون له مستقبلا سياسي بعد السقطات التي وقع فيها خلال العام 2020 وتغير موقف العالم من جماعة الإسلام السياسي.

** مصر إلى الآن تعمل بدبلوماسية طويلة الأمد فتعمل من خلال تحشيد عربي وإقليمي ودولي على تجنب أي مواجهة.

** تركيا سوف تحاصر سياسيا ودبلوماسيا بمجرد أن يتسلم الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن مقاليد السلطة.

كاريكاتير

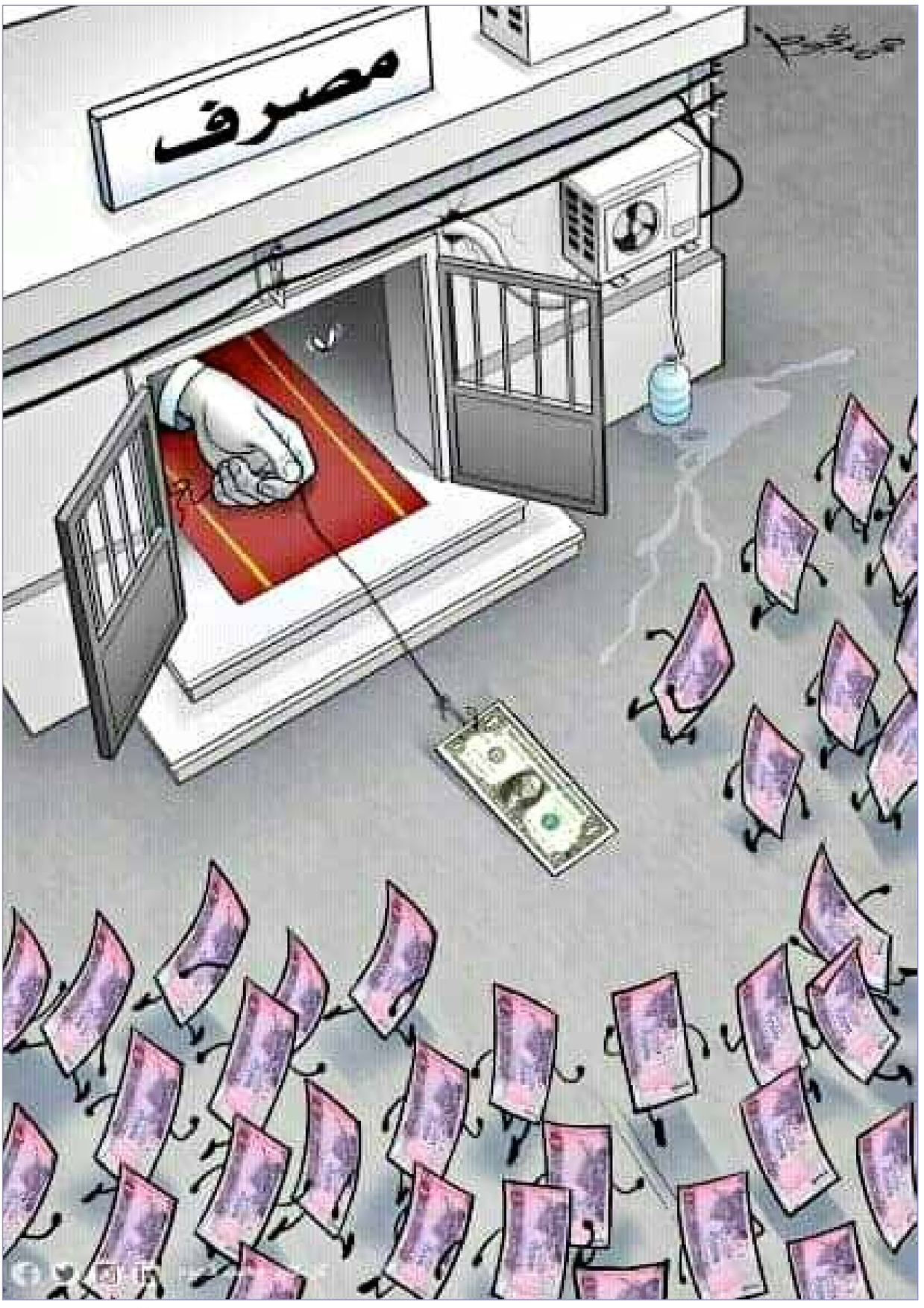

محمد قجوم